ولعل الخلاف بين الفقهاء حول الناسخ والمنسوخ[1] يساهم بحجم كبير في هذه القضية؛ أي نسخ السنة للقرآن؛ فالمقصود بذلك - عند الجمهور - أن السنّة هي الشارحة والمكملة والموضحة للأحكام التي وردت في القرآن، أما النسخ بمعنى الإلغاء التام فهو مختلف عليه عند الشافعية، فلا يجوز نسخ حكم بخبر الواحد، ولا يجوز أيضًا نسخ حكم المتواتر أو مؤكد عليه في القرآن، ويعني ذلك أن الفقهاء قد جوّزوا، والتجويز لا يعني الوجوب، والحكم فيه احتماليّ، ويرجع الجواز إلى عدم الدراية بتاريخ رواية الحديث، هل هو أسبق من الآية المنسوخة، أم هي الأسبق؟ فالنسخ لا يجوز إلا بعد حكم شرعي قد استقر، والمتطرفون يجعلون الجائز واجبًا، والمؤول حقيقيًّا، وهكذا يحدث اللغط دون دراية وعلم.

أقول: إن هناك قضايا شرعيّة تحتاج لفحصها الإلمام بعلوم القرآن وعلوم السنة والفقه المقارن، ومن يجهل تلك العلوم لا ينبغي عليه أن يتصدى لا للدعوة، ولا للفتوى، ولا رئاسة الجماعات؛ لأنه بذلك يكون ضالاً ومضلاً.

❐❐❐

آداب الحوار واجب شرعي وحرية الاختلاف مكفولة في الإسلام

أكرر: أن العالم والعارف والحكيم والواثق هو القادر دون غيره على إدارة الحوار والتساجل والنقاش؛ وذلك لأن هدفه هو الوصول إلى الحقيقة، وقد استمد الأقدمون من أدب الاختلاف في الثقافة الإسلامية نهجهم في التناظر، وميّزوا بين الاختلاف بين العلماء الذين يتبعون منهجًا في النقاش

(1) عبدالقاهر البغدادي: الناسخ والمنسوخ، دار العدوى، الأردن، 2008.

- يحتكمون فيه للحجة والبرهان وصحة الخبر - والمخالفة في الرأي دون استنادٍ إلى حقيقة أو مبدأ أو حجة، وأعدوا الثاني ضربًا من ضروب الحمق والثرثرة والمغايرة وادّعاء العلم.

وللاختلاف عند الأصوليين ضوابط نوجزها في:

- ❐ التزام الحيدة والموضوعيّة في طلب الحقّ.
- ❐ الابتعاد عن القطعيّة في إطلاق الأحكام، واعتبار أنّ الآراء المطروحة مجرّد اجتهادات يُصطفى منها الأصلح للواقع المعيش.
- ❐ قبول حجّة المناظر دون تحرّج، والاعتراف بالخطأ أو الجهل أو التهافت إذا ما ثبت ذلك.
- ❐ عدم إغلاق باب الاجتهاد ما دام النّقاش انتهى إلى درجة الترجيح والجواز.
- ❐ الحرص على الانتهاء من مجالس اختلافاتهم إلى اتفاق؛ لا يُذَمّ فيه الرأي الوجيه، ولا يُعاب فيه الاجتهاد المحمود، ولا يُمَجُّ إلا التعصّب والجموديّ والعنت.

وكما رأيت: إننا نحتاج إلى الأخلاق والعلم؛ لتستقيم مناقشاتنا، وتعلو مناظراتنا، وفي النصف الأول من القرن العشرين دارت عشرات المناظرات حول قضايا النهضة والعلم والمرأة والتجديد والسياسة والأدب والفنّ، وكان الجميع يدلو دلوه، ولم نسمع منهم ما يتردّد الآن: «أقول قولاً واحدًا»، و«إنّ هذا الرأي خطأ وصاحبه مأفون»، وغير ذلك من البذاءات التي تؤكد جهل المتساجلِين، وافتقارهم إلى أدب الاختلاف.

مرحبًا باختلاف العلماء الذي نفتقده، وسحقًا لتلك اللجاجة والصلف الذي نجده في جدل وصخب المتعالمين والحمقى، فإذا أردنا أن نعالج التطرف علينا أن نصغي لحديث النبي ﷺ **«اختلاف أمتي رحمة»**.

وخليق بنا أن نؤكد على أن العنف والتطرف لا يُعالج بالقمع أو بالمواجهة العسكرية فحسب، بل علينا أولاً دراسة الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تدفع الجمهور إلى الإصغاء للآراء الجانحة والرؤى الجامحة، فإن التطرف في مجتمعنا لا يتمثل في التعصب الديني فحسب بل هناك أشكال أخرى للطرف ليست أقل خطرًا من التعصب العقدي مثل الفوضوية والإباحية والتقليد الأعمى للغرب والتخلي عن آداب النقد والحوار في الحديث وتعمد إيراد الإيحاءات الجنسية في أغانينا وأعمالنا السينمائية وكذا توظيف العنف في صورة البلطجة أو الثورة على ظلم الحكومة. الأمر الذي انعكس بالسلب على سلوك الشباب، أضف إلى ذلك الإفراط في التشيع للنوادي الرياضية المتمثل في ظاهرة الألتراس الماجنة. ناهيك عن تفشي الفساد بكل أشكاله في سائر مؤسساتنا وأوضاعنا بداية من الكذب والترويج للإشاعات وانتهاء بالرشوة والاتجار بما يضر المجتمع ووصولا إلى الخيانة العظمى، فكل هذه الأشكال لا تخرج عن نطاق التطرف. وعليه إذا ما أردنا تجديد الخطاب الديني كآلية من آليات الإصلاح وتقويم الجنوح والجموع فعلينا قبل ذلك أن نعمل على تجديد الخطاب الفلسفي وغرس آداب النقد في المجتمع وتعويد طلابنا في المدارس والجامعات على أخلاقيات الحوار وحرية تباين الآراء ونجتهد كذلك في تذويب الفروق بين الطبقات والقضاء على ظاهرة أولاد الشوارع والعشوائيات والبطالة فلا تُلام البطون الجائعة لإتباعها لمن أطعم فاها، ولا يعاب على الأذهان الجاهلة تسليمها بالأكاذيب وخضوعها لسلطة

المتلاعبين بالعقول. كما يجب أن نعلم جميعا أن التطرف ظاهرة يبدأ علاجها بحسن التربية وتقويم السلوك ومن أراد الاستقامة فليبدأ بنفسه أولا فيتحلى بالفضائل و يتخلى عن الهوى.

□□□